



د/ عدوان حمد، أ/ مريم سلامه

الطلاق في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...

Humanities and Educational
Sciences Journal

ISSN: 2617-5908 (print)



مجلة العلوم التربوية
والدراسات الإنسانية

ISSN: 2709-0302 (online)

الطلاق في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد(*)

د/ عدوان محمد حسن بني حمد

وزارة التربية والتعليم الأردنية

ADWAN.BANIHAMAD@YAHOO.COM

أ/ مريم ناصر حمد بني سلامه

دائرة قاضي القضاة الأردنية

تاريخ قبوله للنشر 28/12/2023

<http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index>

(*) تاريخ تسليم البحث 12/7/2023

(*) موقع المجلة:

العدد (36)، يناير 2024م

619

مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية

الطلاق في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد

د/ عدوان محمد حسن بني حمد

وزارة التربية والتعليم الأردنية

أ/ مريم ناصر حمد بني سلامه

دائرة قاضي القضاة الأردنية

الملخص

تعرضت الأسرة عبر العصور إلى مشكلات هزت استقرارها وبنائها تمثلت بالعنف الأسري والطلاق، ولا سيما في العصر الحالي الذي شهد تغيرات في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي فاقمت هذه الظاهرة بشكل كبير ومفاجئ. لذا، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الطلاق في ضوء هذه التغيرات والحلول المقترحة للحد منها من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد كمجتمع للدراسة، حيث تكونت عينة الدراسة من (233) من المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين تم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة المتاحّة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت في جمع البيانات أداتين محكمتين؛ إحداهما استبيان يستقصي عوامل الطلاق في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية أجابت عليها العينة السابقة، واستبيان آخر يستقصي الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق بعد الكشف عن العوامل المؤدية للطلاق في الأداة الأولى أجابت عليها نفس العينة من المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين من مجتمع الدراسة. وللإجابة على أسئلة الدراسة استُخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة للوصول للنتائج، حيث أشارت النتائج إلى وجود موافقة متباينة قليلاً فيما بينهم على عوامل أخلاقية وثقافية واجتماعية واقتصادية مؤدية ومسببة للطلاق في الاردن في محافظة اربد من وجهات نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين، وجاءت العوامل الأخلاقية في الترتيب الأول من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين بموافقة مرتفعة من بين تلك العوامل تمثلت بالخيانة الزوجية وتناول الكحول والمخدرات وسوء خلق أحد الزوجين، بينما جاء إخفاء العيوب الخلقية والحلقية عن الطرف الآخر قبل الزواج الخيار الأول من وجهة نظر القضاة الشرعيين. ثم جاءت العوامل الثقافية ثانياً، ثم الاجتماعية والاقتصادية التي تم الموافقة عليها بمستوى متوسط، في حين جاءت العوامل الاقتصادية في الترتيب الأخير بين تلك العوامل بمتوسط حسابي الأقل، كما رُشّح عن الدراسة مجموعة من التوصيات بناءً على الحلول المقترحة للحد من الطلاق أهمها تنمية الوازع الديني والأخلاقي في المجتمع، وتوعية الأهل بعدم إخفاء العيوب الخلقية والجسدية عن الطرف الآخر، وعدم الإكراه في الزواج، ومكافحة العنف الأسري في المجتمع، وتنشيط دور المؤسسات التعليمية والدينية لتوعية الزوجين بحقوقهم وواجباتهم، وعقد دورات تأهيلية تثقيفية للمقبلين على الزواج تقدمها مؤسسات مختصة.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، الحلول المقترحة للحد من الطلاق، المطلقين والمطلقات.



Divorce in light of economic, social, cultural, and moral variables from the point of view of divorced men and women, and Sharia judges and lawyers in Irbid Governorate

Dr. Adwan Mohammad Hasan Bani-Hamad

Jordan Ministry of Education

Maryam Naser Hamad Bani Salameh

Jordanian Supreme Judge Department

Abstract

Throughout the ages, the family has been exposed to problems that shook its stability and structure, represented by domestic violence and divorce, especially in the current era, which has witnessed changes in the technological, social, economic, and cultural fields that have greatly and suddenly exacerbated this phenomenon. Therefore, this study aimed to identify the phenomenon of divorce in light of these changes and the proposed solutions to reduce it from the point of view of divorced men, divorced women, judges, and Sharia lawyers in Irbid Governorate as a population for the study. The study sample consisted of (233) divorced men, divorcees, judges, and Sharia lawyers who were selected by a stratified method. The study used the descriptive analytical method and adopted two robust tools in collecting data: One of them is a questionnaire that investigates the factors leading to divorce in light of economic, social, cultural, and moral variables, which was answered by the previous sample, and another questionnaire that investigates the proposed solutions to reduce the phenomenon of divorce after revealing the factors leading to divorce in the first tool, and was answered by the same sample of divorced men, male and female, judges, and Sharia lawyers from the study population. To answer the study's questions, appropriate statistical methods were used to reach the results. The results indicated that there was slightly varying agreement among them on the moral, cultural, social, and economic factors leading to and causing divorce in Jordan in Irbid Governorate, from the viewpoints of divorced men and women, judges, and Sharia lawyers. Moral factors came in first place. From the point of view of divorced men and women and Sharia Judges and lawyers, there was high agreement among these factors, which were marital infidelity, consumption of alcohol and drugs, and bad character of one of the spouses, while concealing congenital and moral defects from the other party before marriage was the first option from the point of view of Sharia judges. Then came the cultural factors second, then the social and economic factors, which were approved at an average level, while the economic factors came in last place among those factors with the lowest arithmetic average. The study also proposed a set of recommendations based on the proposed solutions to reduce divorce, the most important of which is developing religious and moral motivation. In society, educating parents not to hide birth and physical defects from the other party, not to force marriage, combating domestic violence in society, activating the role of educational and religious institutions to educate spouses about their rights and duties, and holding educational rehabilitation courses for those approaching marriage provided by specialized institutions.

Keywords: Divorce; Economic, social, cultural, and moral variables; Proposed Solutions to Reduce Divorce; Divorced Men and Women.

مقدمة الدراسة وخلفيتها النظرية:

شرّع الله في كتابه الحكيم وسنة نبيه الكثير من الأحكام والقواعد التي تضمن تماسك الأسرة واستقرارها، ويبنّ معايير اختيار الزوج الصالح، الزوجة الصالحة، أهمية احترام الحقوق الزوجية وحق كل منهما على الآخر، وكذلك الحقوق المشتركة بين الزوجين وواجباتهم تجاه الأسرة لضمان استمرارها واستقرارها. ومما لا شك فيه أن جميع الأديان السماوية بشكل عام والاسلام بشكل خاص اهتمت بالأسرة وأرست قواعدها وحددت مرتكزاتها وأمنت أفرادها، وكل ما يحتاجونه من رعاية واهتمام، إلا أنه على الرغم من ذلك، تعرضت هذه اللبنة الهامة في بناء المجتمع إلى العديد من العوامل والتغيرات التي زعزعت استقرارها وهدمت دورها الهام والأساسي في البناء والعطاء، وأصبحت الأسرة تواجه تغيرات ومشكلات عديدة في الواقع المعاصر تؤثر ببنائها وتزعزع استقرارها وتقدمها، كزيادة حالات الطلاق التي أفرزتها تغيرات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، التي هدّدت مكانة الأسرة ودورها في بناء وتقدم المجتمعات رغم الاهتمام الكبير بها من قبل الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان.

ولا بد من التأكيد على أن ارتفاع معدلات الطلاق في الآونة الأخيرة دق ناقوس الخطر المحيط بالمجتمعات والأسر في جميع بلدان العالم، حيث ارتفعت معدلات الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الأوروبية، مما أدى للقلق العام والعلمي بشأن عواقب الطلاق على البالغين والأطفال إلى ظهور دراسات بحثية كثيرة، حيث وجدت العديد من الدراسات أن البالغين المطلقين يعانون من مشاكل نفسية وجسدية أكثر من البالغين المتزوجين (Amato, 2014). وبالمثل، وجدت معظم الدراسات أن الأطفال ذوي الوالدين المطلقين يعانون من مشاكل نفسية وجسدية أكثر من الأطفال الذين لديهم أبوين متزوجين (Relay & Sweeney, 2020; Amato, Kane, & James, 2011).

وبطبيعة الحال، مثلما ارتفعت معدلات الطلاق في الدول الغربية في الوقت الحالي لم تكن الدول العربية والاسلامية بمعزل عن ذلك؛ فالعالم أصبح قرية صغيرة يتأثر ويؤثر ببعضه البعض في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية. ومن مسلمّات التفكير والبحث العلمي بأن لكل ظاهرة أسباباً وعوامل أدت إلى بروز هذه الظاهرة، وموجودة في الأحداث التي سبقتها (عبيدات وآخرون، 2015). لذا يرى الباحثان من خلال اطلاعهم على الدراسات السابقة في مجال الطلاق وعوامله ومن خلال خبرتهم في هذا المجال؛ إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمعات وفي ظل ضعف التربية الاسلامية في الوقت الحاضر ربما كانت هي الأسباب وراء ظاهرة الطلاق التي تنعكس على الأسرة نفسها والمجتمعات بشكل عام والمجتمع الأردني بشكل خاص. فالطلاق له ماله من الآثار السلبية السيئة على جميع أفراد الأسرة والمجتمع.

وتشير العديد من الدراسات السابقة بهذا المجال إلى أن ظاهرة انتشار الطلاق هي إحدى المشكلات التي أفرزتها التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تحدث في المجتمعات العربية بشكل عام، وهذا ما أكدته دراسة عكة (2019) أن العوامل الاجتماعية والثقافية من أهم العوامل المؤدية لظاهرة الطلاق في ضوء التغيرات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني من المطلقين والمطلقات من عام 2013 لغاية عام 2016، وخلصت الدراسة التي استعانت بالمنهج الوصفي من خلال الاستبانة والمقابلة الشخصية؛ إلى أن نسب الطلاق كانت كبيرة في متغير العمر عند الزواج في اتجاه 18 سنة فأقل، ومدة الحياة الزوجية في اتجاه 3 سنوات فأقل، ومكان السكن في اتجاه القرية، والدخل الشهري المتدني للأسرة.

كما جاء في دراسة البريكان (2021) أن تغير العوامل الاجتماعية تؤثر في زيادة معدلات الطلاق في المجتمع السعودي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي باستبيان، وتوصلت الدراسة إلى أهم عوامل التغير الاجتماعي المؤثرة في زيادة معدلات الطلاق وهي: وعي المرأة بالحقوق والقوانين للحياة الزوجية، مطالبة أحد الزوجين بالاستقلالية والخصوصية التامة، وانخفاض العيب الاجتماعي للطلاق، وعوامل التغير الاقتصادي المؤثرة أهمها: الاهتمام بالكماليات والمظاهر الشكلية والمماركات في ظل الغلاء المعيشي، الضغوط والمشكلات في العمل للزوجين، المطالبة بمصروف مرتفع. وعوامل التغير الثقافي مثل: الرغبة بالاستقلالية وعدم الارتباط بسبب الانفتاح الثقافي، الاختلاف في مستوى التعليم بين الزوجين وقيادة المرأة للسيارة، وتوصلت الدراسة إلى مقترحات للحد من ارتفاع معدلات الطلاق أهمها؛ نشر الوعي للوالدين بطريقة التربية الصحيحة للأبناء وتوعيدهم على تحمل المسؤولية، توضيح المهام والأدوار المنوطة بالجنسين في الحياة الأسرية من خلال المناهج التعليمية، والاهتمام باختيار المتخصصين والأكاديميين لتقديم الدورات التأهيلية والاهتمام بالمحتوى المقدم بما يتناسب مع التغيرات في المجتمع. وفي ذات السياق، أكدت دراسة الشهراني (2022) أن العوامل الاجتماعية والنفسية والذاتية والاقتصادية تؤدي إلى الطلاق المبكر من وجهة نظر المطلقات السعوديات حديثات الزواج، حيث استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال استبيان، إذ جاءت العوامل الاقتصادية في الترتيب الأخير بين تلك العوامل، أي أن مستويات الدخل والعوامل الاقتصادية لا تكون هي المشكلة الرئيسية داخل المجتمع السعودي المسببة لحالات الطلاق، بل العوامل الاجتماعية والنفسية هي الأكثر تأثيراً في حالات الطلاق، إذ إن هذه العوامل تعتبر أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة ظاهرة الطلاق في الآونة الأخيرة، وأوصت الدراسة بأهمية العمل مع حديثات الزواج وتبصيرهن بأدوارهن من خلال ندوات دورية تهتم بقضايا الأسرة ومواجهة مشكلاتها، والزام المقبلين على الزواج بدورات تأهيلية وتثقيفية تقدمها مؤسسات مختصة.

لقد جاءت العوامل الاقتصادية في الدراسة التي أجريت في المجتمع السعودي بالمرتبة الأخيرة، في حين احتلت الصدارة في دراسات أجريت في مجتمعات أخرى مثل المجتمع المصري والعراقي كما في دراسة صالح (2022) ودراسة بشار (2014)، فتأثير العوامل الاقتصادية؛ التغيرات في معدلات البطالة ودخل الأسرة المتدني، والفقر والبطالة. والأوقات التي تشهد فيها معدلات البطالة ارتفاعاً وتقلص في فرص العمل يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التوترات النفسية بين الأزواج، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الطلاق. كما يمكن أن يؤثر ارتفاع معدلات الفقر على زيادة معدلات الطلاق، حيث أن الفقر يمكن أن يزيد من الضغوط المالية على الزوجين، وذلك ما أشارت إليه العديد من الدراسات كدراسة (بشار، 2014؛ صالح، 2022) إلى أن التغير في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية هي العامل الأساسي في ارتفاع معدلات الطلاق، حيث أكدت دراسة بشار (2014) أن ارتفاع حالات الطلاق في مركز قضاء الصدر الأول في العراق بسبب تدني المستوى المعيشي والتعليمي والاجتماعي مقارنة بالمناطق الأخرى، إذ نال مركز قضاء الصدر الأول أدنى مستوى لحالات الطلاق نسبة إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فيها. كما أظهرت الدراسة أكبر نسبة طلاق وقعت بين الفئات العمرية الشابة الواقعة بين (21- 25) سنة، كما أظهر المستوى التعليمي المتدني أثر في زيادة تلك الظاهرة، إذ

وقع أكبر نسبة طلاق مع ربوات البيوت، كما أظهرت الدراسة أن التكنولوجيا الحديثة لها أثر كبير في انهيار البناء الأسري. في حين كشفت دراسة صالح (2022) في محافظة الفيوم المصرية، إن العوامل الاجتماعية والاقتصادية لها الدور البارز في حدوث الطلاق من خلال سؤال (15) حالة من المطلقين، أجابوا أن الفارق التعليمي لدى الزوجة ذات المؤهل التعليمي الأعلى عن الزوج، والمستوى المهني المرتفع أو المتكافئ للزوجة عن الزوج، والدخل المرتفع أو المتكافئ للزوجة عن الزوج، بالإضافة إلى مساعدتها لأهلها، والصراع الخفي للسلطة الأمومية من ناحية أم الزوجة أو أم الزوج كلها عوامل تلعب دوراً في حدوث الطلاق.

كما أن الجانب الأخلاقي للأزواج والوازع الديني لديهم يلعب دوراً أساسياً في زعزعة الأسرة وزيادة معدلات الطلاق، كما تعتبر بعض المجتمعات أن الطلاق أمراً غير مقبولاً أخلاقياً، في حين تعتبره مجتمعات أخرى حدثاً متوقفاً عندما يواجه الأزواج مشكلات أو اختلافات. كما يمكن أن تؤدي التغيرات في القيم الاجتماعية إلى زيادة معدلات الطلاق. وهذا ما أكدت عليه دراسة سكوت وآخرون (Scott et al., 2013) من خلال مقابلة 52 مطلقاً أن العوامل الرئيسية الأكثر شيوعاً في الطلاق هي عدم التزام الزوجين بمسؤولياته الزوجية، والخيانة الزوجية، والصراع بين الأزواج. وأن "القشة النهائية" في أسباب الطلاق هي الخيانة الزوجية وتعاطي المخدرات. وأوصت الدراسة بتلقي الزوجين التعليم والدورات لفهم العلاقة قبل الالتزام بالزواج، والحصول على دعم لتعلم مهارات التعامل في الحياة الزوجية من المجتمع والمؤسسات ذات العلاقة. كما أكدت دراسة رابعه وسالم (2015) من خلال مقابلة عدد من المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين من كافة محافظات الأردن، أن سوء الاختيار للزوجين، وتدخل أهل الزوجة والزوج الدائم بحياتهم الخاصة، وتعاطي الكحول والمخدرات أهم العوامل التي تؤدي للطلاق. وكان اتباع المنهج الإسلامي في عملية اختيار شريك الحياة، ووجود مكاتب للإصلاح الأسري من أهم المقترحات لعلاج ظاهرة الطلاق. وأوصت الدراسة بعقد الندوات والحوارات واللقاءات للمقبلين على الزواج لتعريفهم بأهمية الحياة الزوجية ودور الأسرة في تربية الأولاد. وفي ذات السياق، أشارت دراسة زهران وآخرون (2015) أن أسباب ظاهرة الطلاق الأكثر شيوعاً في الأردن من وجهات نظر المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين تعود إلى الأسباب الشخصية بنظر المطلقين، في حين أن الأسباب الاجتماعية والأسرية كانت الأكثر شيوعاً بنظر القضاة الشرعيين. ومن بين التوصيات التي أبرزتها الدراسة: تضمين مواد تتعلق بتكوين الأسرة وواجباتها ورسالتها في المناهج الدراسية، بما يناسب كل مرحلة دراسية أو عمرية، خاصة الطلاب الجامعيين، وعقد الندوات والحوارات واللقاءات للمقبلين على الزواج.

وفي كتاب الله عز وجل سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وفي اجماع العلماء والأمة فإن الطلاق مشروع، والأدلة على ذلك كثيرة، إذ ورد الكثير من الآيات التي تدل دلالة قطعية وصرحة على مشروعية الطلاق منها: قوله تعالى: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُفِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُفِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (البقرة) 229. إذ تشير الآية على جواز إيقاع الطلاق، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ، وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ (سورة النساء، 130). وهذا دليل على أن

الله تعالى جعل في الطلاق مخرجاً وحلاً لعقد الزواج والميثاق الغليظ (الجابري، 2019). وفي السنة النبوية ما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها" (النسائي، 1991). ولقد شرع الاسلام الطلاق رافة بالزوجين، ورحمة بالبنين والبنات الذين قد تكون حياتهم تعيسة مع نزاعات دائمة، وهوم ملازمة، ولكن شرعه بما يجعله دواءً مطلوباً وعلاجاً لمرض عُضال كما قال الشاعر: (الجابري، 2019)

إذا لم تكن إلا الأستة مركبً
فما حيلة المضطر إلا ركوبها

إن الرجل أو المرأة الذي بنى وأسس وشيّد وعمر قد يركب هذه الأستة، وهي حادة ترح وتؤلّم، لكنه قد يستسيغها إذا كان هناك من ينغص حياته، ويؤرق مضجعه ليلاً ونهاراً، سراً وجهراً، فما قيمة الحياة الزوجية بكل هذه المنغصات؟ وقد كان يريد أن يعيش في جو هادئ وأسرة مستقرة وسعيدة. إذن فالطلاق في هذه الحالة هو الحل الأنسب، وأخف الضررين بل هو أهون الشرّين كما قالوا :

رضيئٌ ببعض الذلّ خوف جميعه
كذلك بعض الشرّ أهونٌ من بعض.

وهذا ما يقود الى حكمة مشروعية الطلاق، منها تحرير الأسرة من العذاب والتعاسة الدائمة، وتمكين الزوجين من إصلاح العلاقة بينهما والعودة إلى حياة زوجية سعيدة وصحية، وكذلك حماية حقوق الأطفال من العيش في بيئة منزلية مضطربة وملينة بالنزاعات (معتوق، 1990).

وتشير النظريات في علم الاجتماع التي تتعلق بالسلوك الاجتماعي والطلاق، كنظرية التعلم (Learning Theories) أن الطلاق طريقة لمساعدة كل من الزوجين في الحصول على فرصة أخرى في الزواج من شخص آخر، فكل شخص يترك العلاقة الزوجية التي حرم فيها من إشباع حاجاته الجسمية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية (كمال، 1991)، حيث تركز هذه النظرية على الزوجين في حال عدم حصول كل منهما على الإثابة من الآخر لشعورهما بالحرمان من إشباع حاجتهما الأساسية في الزواج، وتعرضهما للعقاب وشعورهما بالقلق والتوتر من تفاعلها معاً، مما يجعل استمرار علاقتهما الزوجية شيئاً مؤلماً لا يقدران على تحمله، فيكون الطلاق وسيلة لتخليصهما من مشاعر الحرمان والقلق والتوتر في وجودهما معاً.

أما نظرية التبادل (Social exchange theory) وتشتمل على مضامين منها: ندرة محاولة الفرد الانتفاع المادي بالدرجة القصوى. وعدم تصرف الأفراد بشكل عقلائي دائماً. ويخضع تبادل الأفراد للتأثير والتأثر بالمؤثرات الخارجية المنظمة، وعدم وجود معلومات كافية لدى الأفراد لجميع البدائل الجاهزة والموجودة بالفعل. هذه المضامين تنطبق على كل فعل اجتماعي يقوم به أفراد المجتمع، فالزواج والطلاق والأسرة وعلاقة المودة التي يسعى إليها الأفراد من خلال الزواج، جميعها تقع في خانة المنفعة التي تؤكد عليها نظرية التبادل، فمدى جاذبية الزواج الحالي تتوقف على المزايا والعيوب التي يراها الأزواج في زواجهم (عبد الكريم، 2012). وبالتالي تفسر نظرية التبادل بوضوح من خلال حالات الطلاق التي تحدث عندما تواجه الحياة الزوجية صعوبات كثيرة وتزداد المشاحنات والمشكلات بين الشريكين. ففي مثل هذه الحالات، تحاول المرأة تقدير حجم الخسائر التي ستكبدها من خلال الطلاق والمكاسب التي ستحصل عليها. وإذا توصلت إلى استنتاج بأن المكاسب المادية وايضا المعنوية والاجتماعية ستتفوق على الخسائر، فإنها ستقرر الطلاق. وعلى العكس، إذا توصلت إلى استنتاج بأن الخسائر ستتفوق على المكاسب، فإنها ستستمر في حياتها الزوجية.

وتماشياً مع ما تم ذكره، وبعد فهم وتحديد عوامل الطلاق، يتوجب على المؤسسات وأصحاب القرار وأفراد المجتمع المسؤولية في البحث عن حلول للحد من هذه الظاهرة التي يمكن بناؤها على العوامل الأكثر شيوعاً للطلاق والتي تكمن في الجوانب الأخلاقية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع كما أشارت إليها الدراسات الآفة الذكر، على سبيل المثال؛ تعزيز الوعي والتثقيف بأهمية الزواج وتحدياته، وتعزيز الحفاظ على العلاقات الزوجية وتعاون الزوجين، وتعزيز دور المجتمع المحلي في دعم الأسرة وتوفير الدعم الاجتماعي للزوجات وتقديم النصح والإرشاد في حالة الخلافات الزوجية. كما يمكن تحسين الوضع الاقتصادي للأسر الفقيرة وتوفير فرص العمل المناسبة للأفراد لتخفيف الضغوط الاقتصادية التي تؤدي إلى توتر في العلاقات الزوجية. كما يمكن تطوير برامج توعية لتحسين مهارات التواصل والتعامل بين الأزواج وتعزيز قدراتهم على الحوار والمشاركة في إيجاد الحلول للخلافات. ويمكن أيضاً تطوير نظام قانوني فعال وسريع لحل النزاعات الزوجية والعائلية وتوفير خدمات استشارية وقانونية للأزواج في حالة الخلافات الزوجية، وهي حلول مهمة للحد من ظاهرة الطلاق. بحيث يتم تطبيق هذه الحلول وفقاً للظروف الخاصة بكل مجتمع وثقافته وعاداته، ولها دور كبير في الحفاظ على الأسرة والمجتمعات من الانحلال والضياع (العمود، 2010؛ الحبيب، 2020). لذا جاءت الدراسة الحالية للكشف عن عوامل الطلاق في ضوء تغيرات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والحلول المقترحة للحد منها من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين متفقة بذلك مع الدراسات السابقة من حيث الهدف في تحديد عوامل الطلاق والحلول المقترحة، ومع المنهجية المتبعة في التحليل الوصفي. كما اختلفت الدراسة في أخذها لآراء المحامين الشرعيين بالإضافة لآراء المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين في عينة الدراسة. كما أن الدراسة الحالية مختلفة في اختيارها مجتمع محافظة أربد حيث التنوع الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي، واختلفت عن الدراسات السابقة في الكشف عن عوامل الطلاق في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والحلول المقترحة للحد منها.

مشكلة الدراسة:

تعدّ ظاهرة الطلاق من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات بغض النظر عن اختلاف أشكالها وأنواعها وأسبابها ونتائجها، وإن هذه الظاهرة قد بدأت تتزايد في معظم مجتمعات العالم، بما في ذلك المجتمعات العربية والإسلامية (الشهراني، 2022؛ Relay & Sweeney, 2020). وذكرت العديد من الدراسات الآثار السلبية للطلاق على المجتمع كدراسة (عكة، 2019؛ زهران وآخرون، 2014؛ العمود، 2010) بحيث تتمثل هذه الآثار بتفكك لحة المجتمع وانتشار الخلافات والمنازعات بين أفراد المجتمع، وزعزعت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية للمجتمع فينتشر الشجار والنزاعات والقتل بين أفراد المجتمع بسبب الطلاق. وتعدد آثار الطلاق بفقدان الأبناء أهم ما يحتاجونه في هذه المرحلة من الحب والحنان والإحساس بالأمان والعاطفة الأبوية، واختيار الحالة النفسية للأبناء. كما يؤدي الطلاق الى فقدان الزوجة للثقة بنفسها وزعزعة كيانها والتأثير السلبي لحالتها النفسية، بسبب النظرة الدونية لها من أهلها ومن المجتمع على أنها امرأة ومطلقة.

والحديث عن الطلاق أصبح من البديهيات في الآونة الأخيرة، بعد ما كان يمثل الطلاق خطأً أحرماً يقابل بقوة العيب الاجتماعي، ولا يُتَقَبَّلُ إلا من قلة محدودة تعاني من ظروف قاهرة من ضاقت بهم سبل العلاقة المقدسة

(عكة، 2019). الأمر الذي يقضي بأن العلاقات الأسرية في ظل تغير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاخلاقية أصبحت معرضة للانهيار في الوقت الحالي، ولا سيما في المجتمع الاردني الذي تعرّض ولا يزال يتعرض لتغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية واخلاقية كثيرة أثرت على تكوين المجتمع وبنائه ووظائفه المتنوعة بحيث بدأ يظهر للكبار والمتقنين وكأنه مختلف عن مجتمعنا التقليدي الذي عشناه وألفناه في الماضي البعيد والقريب (رابعة وسالم، 2015؛ زهران وآخرون؛ 2015). حيث أدى هذا التنوع في التغيرات إلى ارتفاع في حالات الطلاق كما أعلنتها دائرة قاضي القضاة الأردنية في التقرير الإحصائي لعام 2022 مقارنة بالحالات قديماً، إذ بلغت حالات الطلاق في المملكة في السنوات الخمس الأخيرة، ما بين عامي 2018 و2022 حوالي (96385) حالة طلاق منها (26756) حالة طلاق خلال عام 2022م، والجدير بالذكر ان حالات الطلاق في عام 2022 في محافظة اربد بلغت (5230) حالة، في حين كانت حالات الزواج (11805) في نفس العام ونفس المحافظة (التقرير الاحصائي لدائرة قاضي القضاة لعام 2022، 20 مارس، 2023). وهو ما لا يصح للمؤسسات الاصلاحية المهمة والباحثين إغفاله أو السكوت عنه وخاصة بعد ظهور نتائجه وآثاره المدمرة على الأسر والمجتمع بشكل عام. لذلك، يجب التعامل بجدية مع هذه الظاهرة والتعرف إلى العوامل المسببة لها وتأثيرها في هذه الظاهرة الشرسة والمتفاقمة في مجتمعنا. ولعل أكثر الناس اطلاعاً على هذه الأسباب والحلول المقترحة هم أهل القضاء والمحامون الشرعيون والمطلقين والمطلقات أنفسهم لذلك جاءت هذه الدراسة لاستقصاء عوامل الطلاق في ضوء تغيرات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والحلول المقترحة للحد منها من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد.

أسئلة الدراسة:

- 1- ما العوامل الأكثر شيوعاً للطلاق في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاخلاقية من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد؟
- 2- ما الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق في ضوء العوامل الأكثر شيوعاً للطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على العوامل الأكثر شيوعاً للطلاق في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاخلاقية من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد؟
- 2- التعرف على أهم الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق في ضوء العوامل الأكثر شيوعاً للطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد.

أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية النظرية للدراسة كونها مرجع يمكن الاعتماد عليه في التعرف على الطلاق في ضوء تغيرات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والحلول المقترحة للحد منها، ويمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية.

أما الأهمية العملية تكمن في تقديم بعض الحلول الناجعة في الحد من ظاهرة الطلاق في ضوء نتائج الدراسة، واستفادة الباحثين من نتائج وأدوات الدراسة ومقترحاتها في الدراسات المستقبلية، كما تستفيد المؤسسات المعنية بمعالجة ظاهرة الطلاق من مقترحات الدراسة وتوصياتها، ويمكن لأصحاب القرار وأهل التربية والإصلاح الاستفادة من توصيات الدراسة في اتخاذ قرارات الإصلاح المناسبة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة من بداية شهر آب 2022م واستمرت لشهر مارس 2023م.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مجتمع محافظة اربد.

الحدود البشرية: اقتصر عينة الدراسة على عدد من المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد.

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على دراسة عوامل الطلاق في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد.

مصطلحات الدراسة:

ورد في هذه الدراسة عدد من المصطلحات يمكن تعريفها اصطلاحاً وإجراءياً كما يلي:

1- الطلاق (Divorce) لغة: الحلُّ ورفع القيد، وقيل ايضاً: إزالة القيد والتخلى. والطلاق شرعاً: إزالة ملك النكاح. الطلاق (Divorce) اصطلاحاً: هو حل قيد النكاح من الزوج بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه، ويعرفه الفقهاء بأنه: رفع القيد في الزواج الصحيح في المال أو المآل بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كناية، أو بما يقوم مقام اللفظ من الكناية أو الإشارة، أو من يقوم به غير الزوج كما في الوكالة والتفويض أو بدون إنابة كالقاضي في دعاوي الطلاق (ميسكان، 2003؛ الجابري، 2019).

الطلاق (Divorce) إجراءً: ظاهرة مجتمعية تتسبب بها تغيرات عدة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية تُمرض المجتمع وتخر جسده بإنهاء رابطة الزواج وتفكك الأسر وتشتت الأبناء وتفقد الألفة والمحبة والاستقرار النفسي والمعنوي.

2- العوامل الاقتصادية (Economic factors): هي الوسائل والأدوات التي يستخدمها الناس في إنتاجهم المادي وهو ما يؤثر على العمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في حياة الأفراد والمجتمعات (بدوي، 2000). ويعرف إجراءً: بأنه التغير الذي يحدث في البناء الاقتصادي من وسائل الإنتاج وزيادة الدخل وتغير مصادره على مستوى الفرد والمجتمع مما يؤدي إلى التغير في المجتمع.

3- العوامل الاجتماعية (Social factors): هي مجموعة من الأسباب والظروف المرتبطة بأفراد المجتمع وحياتهم وتحيط بهم وبمن حولهم تربطهم علاقات مجتمعية يختلفون بسببها اختلاطاً وثيقاً، يكون لهم الدور في التدخل والتأثير في نمط حياتهم وقراراتهم كالأهل والأقارب والأصدقاء الواقعيين والافتراضيين على مواقع التواصل الاجتماعي مما يساهم في حصول الطلاق (عكة، 2019).

وتعرف إجرائياً: بأنها التغيرات التي تطرأ على المجتمعات والبناء الاجتماعي التي يتكون منها المجتمع، ويكون لها أثر نتيجة اندماج ثقافات متعددة خارجية وداخلية مثل: الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الانترنت وتؤثر بشكل مباشر وكبير في قرارات الأفراد وخاصة في عمليتي الزواج والطلاق.

4- **العوامل الثقافية (Cultural factors):** هي الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والمستوى التعليمي والقيم التي يكتسبها الفرد من المجتمعات المتنوعة بدءاً من الأسرة والمدرسة والرفاق والجامعة ومكان العمل والتي لها دور في تأسيس شخصية الفرد ومستوى ثقافته مما ينعكس على تعاملاته وقراراته مع المواقف التي تخص حياته وحياة المرتبطين به (الجابري، 2019؛ عكة، 2019).

وتعرف إجرائياً: بأنها التغير الذي ظهر في الجانب اللامادي في العادات والتقاليد والقيم والتنظيمات وأسلوب الحياة وكذلك في الجانب المادي في المباني والأثاث والديكور والتقنيات ووسائل التواصل المتعددة مما أدى إلى التغير في المجتمع الاردني ولها دور في ظاهرة الطلاق.

5- **العوامل الأخلاقية (Ethical factors):** هي المبادئ الاخلاقية أو القيم الشخصية التي يمتلكها الشخص وينشأ عليها ويتمتع بها وتنعكس على تصرفاته واسلوب حياته في المجتمع (زيدان، 2022). وتعرف إجرائياً بأنها: هي مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي ينشأ عليها الفرد أو يكتسبها من المجتمع المحيط به ويتمتع بها بشكل عام، والأزواج بشكل خاص فيما يخص حياتهم الزوجية، وتؤدي إلى الطلاق مثل عدم احترام أحد الزوجين للآخر، أو سوء المعاملة وسوء خلق أحد الزوجين للآخر.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في المحاكم الشرعية في محافظة اربد، تم اختيار عينة طبقية متاحة ممثلة لمجتمع الدراسة مكونه من (233) مطلقة ومطلق وقاضي ومحامي شرعي من محافظة اربد، توزعت على (101) مطلقة، و(51) مطلقاً و(30) قاضياً شرعياً من جميع محاكم اربد الشرعية البالغ عددها 13 محكمة شرعية، و(51) محامياً شرعياً من محافظة اربد، أجابوا على استبيان عوامل الطلاق أولاً، وتم تسجيل اسمائهم ليتم الرجوع إليهم للإجابة عن استبيان الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق. والجدول (1) يوضح توزيع العينة.

جدول (1) توزيع عينة الدراسة في الاجابة على استبيان عوامل الطلاق والحلول المقترحة للحد منها والأعداد والنسب المئوية

النسبة	العدد	الفئات
43.30	101	مطلقة
21.9	51	مطلق
12.9	30	قاضي شرعي
21.90	51	محامي شرعي
100.0	233	المجموع

أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة دراسة بعد إعدادها من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة، حيث تكونت من استبيانين: الأول استبياناً ورقياً حول عوامل الطلاق في محافظة أربد بإجمالي عدد فقرات (45) فقرة اشتملت على (العوامل الاقتصادية 10 فقرات، العوامل الاجتماعية 15 فقرة، العوامل الثقافية 10 فقرات، والعوامل الأخلاقية 10 فقرات). والثاني: استبياناً الكترونياً حول الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق بإجمالي عدد فقرات (18) فقرة. تم توزيع الاستبيان الأول على العينة وبعد تحليل نتائجها تم إعداد الاستبيان الثاني بناء على نتائج الاستبيان الأول وتوزيعه على نفس العينة من المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين.

تم التأكد من صدق أداتي الدراسة من خلال عرضها بصورتها الأولية على محكمين من الأساتذة المختصين لإعطاء رأيهم بما يتعلق في مدى مناسبة الفقرات وصياغتها، وتم إعادة الصياغة لبعض الفقرات ودمج بعضها وحذف بعضها الآخر، كما تم التأكد من صدق البناء من خلال استخراج دلالات صدق البناء للمقياس، واستخرجت معاملات ارتباط كل فقرة وبين الدرجة الكلية، وبين كل فقرة وارتباطها بالجمال التي تنتمي إليه، وبين المجالات ببعضها والدرجة الكلية في عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (30) شخصاً، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل فيما يتعلق بالاستبيان الأول ما بين (0.37-0.77)، ومع المجال (0.37-0.87)، أما الاستبيان الثاني فتراوحت معاملات الارتباط مع الأداة ككل ما بين (0.37-0.76)، ومع المجال (0.40-0.82) والجداول 2 التالي يبين ذلك.

جدول (2) معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية والمجال التي تنتمي إليه في أداتي الدراسة عوامل الطلاق والحلول المقترحة

الاستبيان الأول: عوامل الطلاق								
معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الكلي	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الكلي	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الكلي	رقم الفقرة
0.68	0.52	31	0.39	0.49	16	0.42	0.39	1
0.74	0.77	32	0.44	0.48	17	0.56	0.45	2
0.74	0.61	33	0.64	0.72	18	0.68	0.48	3
0.59	0.44	34	0.45	0.49	19	0.44	0.62	4
0.64	0.43	35	0.46	0.47	20	0.59	0.45	5
0.42	0.38	36	0.56	0.67	21	0.62	0.39	6
0.66	0.43	37	0.61	0.62	22	0.37	0.40	7
0.47	0.39	38	0.56	0.76	23	0.68	0.40	8
0.78	0.65	39	0.37	0.64	24	0.47	0.48	9
0.83	0.46	40	0.61	0.62	25	0.77	0.57	10
0.76	0.61	41	0.69	0.56	26	0.47	0.52	11
0.79	0.57	42	0.69	0.62	27	0.44	0.43	12
0.77	0.47	43	0.51	0.61	28	0.40	0.43	13
0.81	0.57	44	0.51	0.51	29	0.52	0.53	14

الاستبيان الأول: عوامل الطلاق								
رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الكلي	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الكلي	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الكلي
15	**0.48	**0.53	30	**0.50	**0.47	45	**0.87	*0.45
الاستبيان الثاني: الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق								
رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الكلي	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الكلي	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الكلي
1	*0.40	*0.42	7	**0.60	**0.55	13	**0.69	**0.60
2	**0.75	**0.63	8	**0.76	**0.74	14	**0.59	*0.40
3	**0.49	**0.54	9	**0.69	**0.66	15	**0.71	**0.60
4	**0.65	**0.66	10	**0.76	**0.69	16	*0.40	*0.45
5	**0.82	**0.69	11	**0.54	**0.53	17	**0.55	*0.45
6	**0.75	**0.76	12	**0.56	*0.37	18	**0.72	**0.67

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05).

**دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01).

وتجدر الإشارة أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائية.

كما تم التأكد من ثبات أداتي الدراسة عن طريق إعادة الاختبار وحساب الاتساق الداخلي حسب معادلة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، والجدول رقم 3 التالي يبين قيم معاملات ألفا كرونباخ وإعادة الاختبار للمجالات والدرجة الكلية.

جدول (3) معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ وإعادة الاختبار للمجالات والدرجة الكلية لأداتي الدراسة

الاستبيان الأول: عوامل الطلاق		
المجال	إعادة الاختبار	الفا كرونباخ
العوامل الاقتصادية	0.83	0.72
العوامل الاجتماعية	0.86	0.81
العوامل الثقافية	0.84	0.82
العوامل الأخلاقية	0.89	0.88
الأداة ككل	0.94	0.91

الاستبيان الثاني: الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق		
المجال	إعادة الاختبار	الفا كرونباخ
الأداة ككل	0.89	0.86

ومن خلال إيجاد معامل الارتباط لـ "بيرسون، ومعامل " ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، لقياس ارتباط الفقرات مع المجالات ومع الأداة ككل، يتضح من القيم السابقة أن هذه القيم مرتفعة وملائمة لغايات هذه الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

الإجابة على السؤال الأول: ما العوامل الأكثر شيوعاً للطلاق في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاخلاقية من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الاستبيان وللدرجة الكلية، وتم الحكم على الأسباب أو العوامل الأكثر شيوعاً في الطلاق عن طريق مدى المتوسط الحسابي، فالمتوسط الحسابي الذي يتراوح بين (1.00 - 2.33) سبب منخفض، ومن (2.34 - 3.67) متوسط، ومن (3.68 - 5.00) مرتفع، والجدول 4 أدناه يوضح ذلك.

جدول (4) المتوسطات الحسابية (μ) والانحرافات المعيارية (σ) لمجالات عوامل الطلاق من وجهة نظر كل من المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد مرتبة حسب المتوسطات الحسابية والمستوى (L)

المجال	المطلقين والمطلقات				القضاة الشرعيين				المحامين الشرعيين				كامل العينة			
	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L
العوامل الأخلاقية	1	4.32	0.59	مرتفع	1	4.27	0.61	مرتفع	1	4.30	0.58	مرتفع	1	4.30	0.60	مرتفع
العوامل الثقافية	2	3.74	0.64	مرتفع	2	3.58	0.53	متوسط	3	3.66	0.55	متوسط	2	3.66	0.61	متوسط
العوامل الاجتماعية	3	3.62	0.60	متوسط	3	3.37	0.41	متوسط	2	3.57	0.51	متوسط	3	3.62	0.56	متوسط
العوامل الاقتصادية	4	3.28	0.87	متوسط	4	3.23	0.67	متوسط	4	3.14	0.75	متوسط	4	3.29	0.79	متوسط
الأداة ككل		3.73	0.48	مرتفع		3.58	0.4	متوسط		3.67	0.46	متوسط		3.71	0.45	مرتفع

يبين الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية للعينة ككل قد تراوحت ما بين (3.29-4.30) للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية المؤدية للطلاق، حيث جاء مجال العوامل الأخلاقية في المرتبة الأولى وبمستوى مرتفع بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.30)، أما العوامل الثقافية جاء بمستوى متوسط وبمتوسط حسابي (3.66) أي بعد العوامل الأخلاقية، ثم جاءت العوامل الاجتماعية بمستوى متوسط أيضاً وبمتوسط حسابي (3.62) وبلي العوامل الثقافية، بينما جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الأخيرة بمستوى متوسط وبمتوسط حسابي بلغ (3.29)، وبلغ المتوسط الحسابي لعوامل الطلاق على الأداة ككل في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية من وجهة نظر المطلقين والمطلقات (3.73) والقضاة (3.58) والمحامين الشرعيين (3.67) وكامل العينة (3.71) في محافظة اربد بمستوى موافقة مرتفع، أي أن هناك موافقة على وجود دور لهذه العوامل جميعها المؤدية للطلاق ولكن يتضح من الجدول أنها متفاوتة فيما بينها.

والجدول (5) التالي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بعوامل الطلاق في ضوء تغيرات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية من وجهة نظر كل من المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد والرتبة لكل فئة والمستوى لكل فقرة من فقرات الاستبيان ككل.



جدول (5): المتوسطات الحسابية (μ) والانحرافات المعيارية (σ) المتعلقة بعوامل الطلاق في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية من وجهة نظر كل من المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد ورتبة ومستوى (L) كل فقرة من فقرات الاستبيان

العوامل	المطلقين والمطلقات				القضاة الشرعيين				المحاميين الشرعيين				كامل العينة			
	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L
الخيانة الزوجية تؤدي إلى الطلاق	1	4.47	0.88	مرتفع	2	4.50	0.73	مرتفع	1	4.61	0.63	مرتفع	1	4.52	.78	مرتفع
تعاطي الكحول أو المخدرات يؤدي إلى الطلاق	2	4.43	0.93	مرتفع	3	4.50	0.82	مرتفع	3	4.35	1.01	مرتفع	2	4.42	.93	مرتفع
سوء خلق أحد الزوجين وظلمه للآخر يؤدي إلى الطلاق	5	4.39	0.86	مرتفع	4	4.43	0.75	مرتفع	5	4.33	0.91	مرتفع	3	4.40	.84	مرتفع
وجود سلوكيات سيئة وعدم الالتزام الأخلاقي عند أحد الزوجين يؤدي إلى الطلاق	4	4.41	0.88	مرتفع	5	4.40	0.61	مرتفع	4	4.33	0.683	مرتفع	4	4.36	.80	مرتفع
التعامل بأي شكل من أشكال العنف أو سوء المعاملة من قبل أحد الزوجين اتجاه الآخر يؤدي إلى الطلاق	4	4.41	0.86	مرتفع	7	4.10	0.88	مرتفع	2	4.43	0.64	مرتفع	5	4.33	.86	مرتفع
عدم احترام أحد الزوجين للآخر يؤدي إلى الطلاق	6	4.38	0.79	مرتفع	6	4.23	0.61	مرتفع	6	4.31	0.836	مرتفع	6	4.32	.74	مرتفع
إخفاء أهل الزوجين العيوب في الخلق أو الجسد عن الطرف الآخر والغش والخداع وعدم المصارحة بين الزوجين يؤدي إلى الطلاق	8	4.22	0.94	مرتفع	1	4.57	0.73	مرتفع	8	4.25	0.91	مرتفع	7	4.28	.92	مرتفع
انعدام الولائم والألفة بين الزوجين، وذلك لعدم التوافق بين أحد الزوجين مع الآخر يؤدي إلى الطلاق	7	4.26	0.77	مرتفع	10	4.03	1.06	مرتفع	9	4.22	0.73	مرتفع	8	4.21	.83	مرتفع
التهديد المتكرر للزوجة بالطلاق من قبل الزوج أو طلب الزوجة المتكرر من الزوج للطلاق يؤدي إلى الطلاق	9	4.16	1.05	مرتفع	13	3.93	1.12	مرتفع	7	4.31	0.735	مرتفع	9	4.20	.95	مرتفع
انعدام ثقافة الحوار والتواصل الفكري بين الزوجين يؤدي إلى الطلاق	11	4.06	0.06	مرتفع	8	4.03	0.76	مرتفع	22	3.75	0.85	مرتفع	10	3.99	.96	مرتفع
التقليد الأعمى للآخرين من قبل أحد الزوجين يؤدي إلى الطلاق	10	4.07	0.84	مرتفع	9	4.03	0.72	مرتفع	19	3.88	1.01	مرتفع	11	3.99	.86	مرتفع
عدم التسامح مع الأخطاء بين الزوجين يؤدي إلى الطلاق	14	3.97	0.92	مرتفع	14	3.90	1.06	مرتفع	11	4.10	0.67	مرتفع	12	3.98	.91	مرتفع



العوامل	المطلقين والمطلقات				القضاة الشرعيين				الخامين الشرعيين				كامل العينة			
	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L
الغيرة المفرطة التي تؤدي إلى شل أحد الزوجين في الآخر يؤدي إلى الطلاق	15	3.86	0.99	مرتفع	19	3.80	0.92	مرتفع	13	4.06	0.92	مرتفع	13	3.95	.96	مرتفع
عدم الدراية والمعرفة في حقوق وواجبات الزوجين تجاه الآخر يؤدي إلى الطلاق	12	4.06	1.08	مرتفع	16	3.87	0.91	مرتفع	18	3.88	1.07	مرتفع	14	3.91	1.08	مرتفع
تدخل أهل الزوجين أو أحدهما بموضوع الانجاب يؤدي إلى الطلاق	16	3.81	1.16	مرتفع	18	3.83	1.05	مرتفع	14	4.04	0.87	مرتفع	15	3.88	1.07	مرتفع
عدم الاستقلالية الفكرية لأحد الزوجين والتأثر بالأهل والأصدقاء يؤدي إلى الطلاق	13	3.98	0.93	مرتفع	23	3.57	1.04	متوسط	12	4.08	0.868	مرتفع	16	3.88	.99	مرتفع
عدم وجود اتفاق أو انسجام فكري بين الزوجين يؤدي إلى الطلاق	17	3.80	1.16	مرتفع	12	3.97	0.67	مرتفع	17	3.92	0.74	مرتفع	17	3.85	1.0	مرتفع
عدم اهتمام الزوجين بنظافتهما العامة والشخصية يؤدي إلى الطلاق	21	3.76	1.17	مرتفع	24	3.53	0.94	متوسط	16	4.00	0.94	مرتفع	18	3.83	1.07	مرتفع
اجبار أحد الزوجين بالزواج من الآخر من قبل الأهل يؤدي إلى الطلاق	20	3.77	1.14	مرتفع	17	3.83	0.95	مرتفع	21	3.82	0.88	مرتفع	19	3.82	1.01	مرتفع
تدخل الأصدقاء أو الأقارب يزيد من الخلافات بين الزوجين ويؤدي إلى الطلاق	23	3.73	1.19	مرتفع	30	3.37	1.27	متوسط	10	4.12	0.99	مرتفع	20	3.78	1.15	مرتفع
عدم القدرة على إدارة متطلبات الحياة الأسرية الكثيرة يؤدي إلى لطلاق	25	3.66	1.13	مرتفع	21	3.60	0.97	متوسط	23	3.73	0.87	مرتفع	21	3.70	1.01	مرتفع
عدم تمكن الزوجين قبل الدخول من التفاهم أثناء الخطوبة والاستعجال في إشهار الزواج يؤدي إلى الطلاق	26	3.62	1.10	متوسط	31	3.37	1.13	متوسط	15	4.02	0.76	مرتفع	22	3.69	1.05	مرتفع
وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام المفتوح من أهم أسباب الطلاق بين الزوجين.	27	3.56	1.27	متوسط	15	3.27	1.74	مرتفع	24	3.65	1.16	متوسط	23	3.64	1.22	متوسط
رفع سقف التوقعات من كلا الزوجين أو أحدهما تجاه الآخر يؤدي إلى الطلاق	18	3.79	0.98	مرتفع	27	3.43	1.04	متوسط	28	3.45	1.02	متوسط	24	3.64	1.03	متوسط



العوامل	المطلقين والمطلقات				القضاة الشرعيين				الخامين الشرعيين				كامل العينة			
	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L
كثرة الأصدقاء من كلا الجنسين على مواقع التواصل الاجتماعي لأحد الزوجين يؤدي للطلاق	29	3.53	1.15	متوسط	22	3.60	0.89	متوسط	26	3.57	1.12	متوسط	25	3.63	1.10	متوسط
انشغال المرأة بمحاولة إثبات الذات على حساب دورها الأسري يؤدي إلى الطلاق	33	3.49	1.18	متوسط	11	4.00	0.69	مرتفع	25	3.65	1.07	متوسط	26	3.63	1.09	متوسط
عدم توافق الثقافة الجنسية بين الزوجين يسبب الطلاق	24	3.69	1.03	مرتفع	33	3.33	0.96	متوسط	30	3.43	1.06	متوسط	27	3.62	1.06	متوسط
طلب الزوجة مبالغ ومتطلبات تفوق القدرة المادية للزوج تقليداً للمشاهير والصدقات يؤدي إلى الطلاق	37	3.30	1.34	متوسط	20	3.73	1.12	مرتفع	20	3.86	0.98	متوسط	28	3.58	1.22	متوسط
الاختلاف في العادات والتقاليد والمستوى الثقافي والتعليمي بين الزوجين يؤدي إلى الطلاق	19	3.78	1.07	مرتفع	26	3.47	0.97	متوسط	27	3.51	1.14	متوسط	29	3.58	1.12	متوسط
عدم الكفاءة بين الزوجين في المكانة الاجتماعية يؤدي إلى الطلاق	31	3.50	1.23	متوسط	36	3.20	1.24	متوسط	29	3.43	0.96	متوسط	30	3.51	1.14	متوسط
اختلاف المجتمعات بعد الزواج لكلا الزوجين أو أحدهما يؤدي إلى الطلاق	30	3.52	1.03	متوسط	40	3.00	0.87	متوسط	34	3.29	1.02	متوسط	31	3.49	1.03	متوسط
اهدار المال من أحد الزوجين أو انفاقها على الكماليات يؤدي إلى الطلاق	32	3.50	1.23	متوسط	25	3.47	1.17	متوسط	36	3.24	0.95	متوسط	32	3.46	1.13	متوسط
الدخل الاقتصادي المحدود للأسرة يؤدي إلى الطلاق بين الزوجين	36	3.36	1.42	متوسط	34	3.23	1.07	متوسط	32	3.37	1.20	متوسط	33	3.38	1.33	متوسط
الظروف المالية والفقر من أهم أسباب الطلاق بين الزوجين	34	3.38	1.4	متوسط	35	3.20	1.35	متوسط	33	3.37	1.29	متوسط	34	3.38	1.33	متوسط
سيطرة فكرة المجتمع الذكوري عند الزوج يؤدي إلى الطلاق	22	3.76	1.7	مرتفع	43	2.67	1.09	متوسط	38	3.24	1.18	متوسط	35	3.37	1.21	متوسط
عمل الزوجين خارج المنزل وعدم تفرغ أحدهما للحياة الأسرية يؤدي إلى الطلاق	38	3.29	1.4	متوسط	28	3.40	1.00	متوسط	37	3.24	1.19	متوسط	36	3.36	1.26	متوسط
عدم قدرة أحد الزوجين بالقيام بواجبات الزوجية أو الأسرية بسبب اعتلال صحته يؤدي إلى الطلاق	40	3.24	1.23	متوسط	32	3.33	1.28	متوسط	31	3.41	1.00	متوسط	37	3.30	1.14	متوسط



العوامل	المطلقين والمطلقات				القضاة الشرعيين				الحامين الشرعيين				كامل العينة			
	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L
التباين في العمر بين الزوجين بسبب الطلاق	41	3.24	1.2	متوسط	29	3.40	1.10	متوسط	35	3.25	1.09	متوسط	38	3.28	1.15	متوسط
عدم انجاب المرأة للأولاد الذكور أو عدم الانجاب من أحدهما يؤدي إلى الطلاق	35	3.37	1.8	متوسط	39	3.03	1.15	متوسط	40	3.02	1.26	متوسط	39	3.27	1.27	متوسط
الافراط في تطبيق الشعائر الدينية من قبل أحد الزوجين يؤدي إلى الطلاق	28	3.54	1.2	متوسط	42	2.70	1.37	متوسط	42	2.76	1.14	متوسط	40	3.23	1.24	متوسط
مرونة اجراءات المحاكم الشرعية في طلاق المرأة يزيد من نسبة الطلاق بشكل عام.	39	3.29	1.31	متوسط	45	2.17	1.34	منخفض	39	3.14	1.20	متوسط	41	3.15	1.37	متوسط
الالتزامات الاجتماعية المتعددة أو المكلفة تسبب الطلاق بين الزوجين	42	3.20	1.30	متوسط	41	2.73	1.20	متوسط	41	2.90	1.28	متوسط	42	3.11	1.25	متوسط
طبيعة عمل الزوج أو الزوجة يؤدي إلى الطلاق بينهما	43	3.14	1.26	متوسط	38	3.13	1.19	متوسط	43	2.69	1.16	متوسط	43	3.06	1.22	متوسط
رفض الزوجة أو تقصيرها في الإنفاق على الأسرة يسبب الطلاق	44	3.06	1.37	متوسط	37	3.17	1.23	متوسط	44	2.57	1.22	متوسط	44	3.00	1.33	متوسط
استقلالية الزوجة ماديا يؤدي إلى الطلاق	45	2.87	1.31	متوسط	44	2.60	1.16	متوسط	45	2.47	1.19	متوسط	45	2.87	1.32	متوسط

يتضح من الجدول 4 السابق أن مجال العوامل الأخلاقية جاء في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.30)، بينما جاء مجال العوامل الاقتصادية في المرتبة الأخيرة، ويتضح من الجدول 5 ان المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة ككل لجميع فقرات الاستبيان تراوحت ما بين (2.87- 4.52)، وأن هناك موافقة على وجود عوامل أخلاقية مؤدية للطلاق بين أفراد العينة بدءاً من الخيانة الزوجية، ثم يليها في المرتبة الثانية تعاطي الكحول أو المخدرات، ثم سوء خلق أحد الزوجين وظلمه للآخر مرتبة ثالثة، بعد ذلك وجود سلوكيات سيئة وعدم الالتزام الأخلاقي عند أحد الزوجين بالمرتبة الرابعة، والخامسة التعامل بالعنف أو سوء المعاملة من قبل أحد الزوجين تجاه الآخر، والمرتبة السادسة جاء عامل عدم احترام أحد الزوجين للآخر، ثم جاء في المرتبة السابعة إخفاء أهل الزوجين العيوب في الخلق أو الجسد عن الطرف الآخر والغش والخداع وعدم المصارحة بين الزوجين، والثامن انعدام الوثام والألفة بين الزوجين، وذلك لعدم التوافق بين أحد الزوجين مع الآخر، كما جاء عامل التهديد المتكرر للزوجة بالطلاق من قبل الزوج أو طلب الزوجة المتكرر من الزوج للطلاق بالمرتبة التاسعة، والمرتبة العاشرة هو انعدام ثقافة الحوار والتواصل الفكري بين الزوجين. وكل هذه العوامل تندرج في العوامل الأخلاقية المؤدية للطلاق. كما جاء مجال العوامل الثقافية مؤدياً للطلاق بعد العوامل الأخلاقية مباشرة بمتوسط حسابي (3.66)، وبين الجدول 5 ان بعض العوامل الثقافية جاءت بمستوى مرتفع والقليل منها بمستوى متوسط وبمتوسطات حسابية عالية، يليه بعد

ذلك العوامل الاجتماعية إذ جاء معظم عواملها بمستوى متوسط ومتوسطات حسابية متوسطة، وأخيراً جاء معظم العوامل الاقتصادية بمستوى متوسط وبمتوسط حسابي الأقل، وهو ما يمكن تفسيره أن مستويات الدخل والعوامل الاقتصادية لا تكون هي المشكلة الرئيسية داخل مجتمع الدراسة لحالات الطلاق، بل العوامل الأخلاقية يليها الثقافية هي الأكثر تأثيراً في حالات الطلاق. وبهذا السياق توافقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (الشهراني، 2022) التي أكدت ان العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق هي الأقل مرتبة من بين العوامل، في المقابل، اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة بشار (2014) التي أكدت أن ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع العراقي بسبب تدني المستوى المعيشي (الاقتصادي). كما اختلفت الدراسة مع دراسة (صالح، 2022) التي أكدت ان العوامل الاقتصادية من حيث دخل الزوجة المرتفع ومساعدتها المالية لأهلها في المجتمع المصري يلعب دوراً في حدوث الطلاق، واختلفت الدراسة الحالية في تأثير العوامل الأخلاقية المرتفع في حدوث الطلاق والتي جاءت بالترتيب الأول عن دراسة (الشهراني، 2022) ودراسة (البريكان، 2021) التي جاءت فيهما العوامل الاجتماعية في الترتيب الأول في المجتمع السعودي. كما أكدت الدراسة الحالية على أن الخيانة الزوجية، وتعاطي الكحول أو المخدرات وسوء خلق أحد الزوجين وسلوكياته وعدم التزامه الأخلاقي بالإضافة للعنف اللفظي والجسدي هي من أهم العوامل الأخلاقية الرئيسية التي تؤدي الى الطلاق متفقة بذلك مع دراسة (سكوت وآخرون، 2013) التي أكدت على أن العوامل الرئيسية الأكثر شيوعاً في الطلاق في المجتمع الأمريكي هي الخيانة الزوجية وعدم الالتزام الأخلاقي، والصراع بين الأزواج، والعنف المنزلي وتعاطي المخدرات. كما اتفقت مع دراسة (بشار، 2014) في العنف الجسدي ودراسة (رابعة وسالم، 2015) في تعاطي الكحول والمخدرات. ويمكن تفسير ذلك بأن الخيانة الزوجية تعتبر "القشة النهائية" أو "القشة التي تقسم ظهر البعير" في العلاقات الزوجية، كما أن تناول الكحول أو المخدرات ذات دور كبير في إنهاء الرابطة الزوجية، يمكن تفسير ذلك، إن الكحول والمخدرات تستهلك الإنسان مادياً وأخلاقياً ونفسياً واجتماعياً، مما يؤدي إلى زيادة المشكلات الزوجية التي تنتهي بالطلاق. كما أن سوء خلق أحد الزوجين واستخدامه العنف اللفظي أو الجسدي لا يمكن للطرف الآخر أن يتقبل أو يحتمل ذلك مما يؤدي الى الطلاق بشكل سريع وبالتالي ارتفاع حالات الطلاق.

كما جاء في نتائج الدراسة تميز وجهة نظر القضاة عن وجهة نظر باقي العينة بالموافقة على أن إخفاء أهل الزوجين العيوب في الخلق أو الجسد عن الطرف الآخر والغش والخداع بدرجة مرتفعة وفي المرتبة الأولى، ثم الخيانة الزوجية وتعاطي الكحول أو المخدرات في المرتبة الثانية والثالثة، واختلفت وجهة نظر القضاة عن باقي العينة بدور كبير لعامل انشغال المرأة بمحاولة إثبات الذات على حساب دورها الأسري يؤدي للطلاق، ويمكن تفسير ذلك بأن للقضاة الشرعيين ما يبرر وجهة نظرهم، إذ أنهم الأقرب الى معرفة عوامل الطلاق من خلال الجلسات السرية وتقارير المحكمين.

وجاء عامل مرونة إجراءات المحاكم الشرعية في طلب الزوجة للطلاق يزيد من نسبة الطلاق في المراتب الأخيرة عند جميع أفراد العينة وبمستوى موافقة منخفض، وهذا يفسر أن إجراءات المحاكم الشرعية من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين هي إجراءات سليمة وغير مرنة، وأن الإجراءات لا تسير بسهولة إلا إذا تمت بمصادقة الزوج على الطلاق، فضلاً على أنها تمر بسلسلة إجراءات مقيدة بطرق إثبات الزوجة للطلاق وتحتاج

إلى شهود ويمكن أن تمتد إلى سنوات. وجاء عامل سيطرة فكرة المجتمع الذكوري عند الزوج يؤدي إلى الطلاق في المرتبة الأخيرة لدى أفراد العينة. أي أن المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين يرون ان فكرة المجتمع الذكوري ليس لها وجود ولا أي دور في حدوث الطلاق، وجاء عامل استقلالية الزوجة مادياً ليس لها دور كبير في الطلاق في مجتمع الدراسة إذ جاء في المرتبة الأخيرة لدى جميع أفراد العينة مختلفة بذلك مع دراسة (بشار، 2014) في المجتمع العراقي، ومختلفة مع دراسة (صالح، 2022) التي أكدت أن الدخل المرتفع أو المتكافئ للزوجة مع الزوج ومساعدتها لأهلها مادياً يلعب دوراً في حدوث الطلاق في المجتمع المصري.

الإجابة على السؤال الثاني: ما الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق في ضوء العوامل الأكثر شيوعاً للطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة اربد؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الاستبيان وللدرجة الكلية، وتم الحكم على الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق عن طريق مدى المتوسط الحسابي، فالمتوسط الحسابي الذي يتراوح بين (1.00 - 2.33) سبب منخفض، ومن (2.34 - 3.67) متوسط، ومن (3.68 - 5.00) مرتفع، والجدول 6 أدناه يوضح ذلك.

جدول (6) المتوسطات الحسابية (μ) والانحرافات المعيارية (σ) والترتيب ومستوى الموافقة (L) المتعلقة بالحلول المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق في ضوء عوامل الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين.

فقرات الحلول	المطلقين والمطلقات				القضاة الشرعيين				المحاميين الشرعيين				كامل العينة			
	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L
تنمية الوازع الديني والأخلاقي في المجتمع.	1	4.74	0.464	مرتفع	1	4.83	0.39	مرتفع	1	4.76	0.429	مرتفع	1	4.73	0.472	مرتفع
عدم إخفاء الأهل للعيوب الخلقية أو الجسدية في المخطوبين عن الطرف الآخر.	3	4.68	0.65	مرتفع	4	4.61	0.66	مرتفع	2	4.71	0.493	مرتفع	2	4.68	0.577	مرتفع
محااربة الفقر والبطالة ودعم الأسر الفقيرة مادياً ومعنوياً.	4	4.66	0.584	مرتفع	2	4.70	0.47	مرتفع	3	4.69	0.500	مرتفع	3	4.67	0.538	مرتفع
تعزيز مبدأ عدم الاكراه في الزواج في المجتمع.	6	4.52	0.524	مرتفع	9	4.39	0.58	مرتفع	4	4.69	0.534	مرتفع	4	4.53	0.626	مرتفع
تنشيط دور المؤسسات التعليمية والدينية لتوعية الزوجين بحقوقهم وواجباتهم تجاه الأسرة.	5	4.58	0.497	مرتفع	5	4.52	0.73	مرتفع	9	4.41	0.768	مرتفع	5	4.48	0.696	مرتفع
مكافحة العنف الأسري والمجتمعي من خلال التوعية والقوانين الفاعلة.	2	4.71	0.456	مرتفع	8	4.43	0.59	مرتفع	5	4.51	0.751	مرتفع	6	4.47	0.764	مرتفع
تعزيز دور الزوجين في قيادة وحماية الأسرة من مخاطر الطلاق وإبراز التنازلات المنطقية من الطرفين التي	10	4.46	0.584	مرتفع	7	4.48	0.59	مرتفع	10	4.41	0.529	مرتفع	7	4.46	0.598	مرتفع



فقرات الحلول				المطلقين والمطلقات				القضاة الشرعيين				الحامين الشرعيين				كامل العينة			
الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L	الرتبة	μ	σ	L
تحول بينهما وبين تفاقم المشكلات الأسرية.																			
استحدثت مناهج دراسية في المناهج المدرسية والجامعية لغرس قدسية الترابط الأسري، والتفاهم والاستماع للآخر والابتعاد عن المكابرة والعناد.	9	4.46	0.603	مرتفع	3	4.61	0.72	مرتفع	8	4.46	0.678	مرتفع	8	4.44	0.729	مرتفع			
التأكيد على ثقافة عدم التدخل من الأهل والأصدقاء بين الأزواج والمخطوبين وتركهم لتحديد مصير علاقتهم الزوجية.	11	4.43	0.822	مرتفع	12	4.22	1.04	مرتفع	6	4.51	0.653	مرتفع	9	4.42	0.838	مرتفع			
توعية المرأة بأهمية دورها الأسري بدلاً من انشغالها بإثبات ذاتها.	15	4.13	0.902	مرتفع	6	4.52	0.95	مرتفع	11	4.22	1.084	مرتفع	10	4.33	0.911	مرتفع			
العمل على تكريس مبدأ الكفاءة بين الزوجين في الأوصاف الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.	12	4.40	0.804	مرتفع	13	4.09	0.99	مرتفع	7	4.49	0.728	مرتفع	11	4.29	0.880	مرتفع			
إعطاء المخطوبين الفترة الكافية للتفاهم قبل البدء بإشهار الزواج.	7	4.51	0.604	مرتفع	17	3.65	1.11	مرتفع	13	4.15	1.031	مرتفع	12	4.27	0.946	مرتفع			
خضوع كلا الزوجين لحلقات ولقاءات تنويرية توعوية واقعية أو افتراضية تحدف لمحاولة حل الخلاف قبل البدء بإجراءات دعوى الطلاق.	13	4.31	0.856	مرتفع	10	4.22	0.736	مرتفع	12	4.20	0.761	مرتفع	13	4.22	0.853	مرتفع			
إيجاد مراكز للاستشارات الأسرية لعقد دورات الزامية للمقبلين على الزواج.	8	4.50	0.658	مرتفع	15	3.91	0.949	مرتفع	18	3.95	0.955	مرتفع	14	4.20	0.864	مرتفع			
عقد محاضرات الزامية توعوية بأداب الطلاق أثناء إجراءات الطلاق أو بعد الطلاق.	14	4.27	0.922	مرتفع	16	3.87	1.06	مرتفع	14	4.07	0.888	مرتفع	15	4.15	0.935	مرتفع			
إيجاد مراكز للاستشارات الأسرية ودعمها إعلامياً لعقد دورات وندوات توعوية للتدخل الانجابي لأهل الزوجين لحل الخلاف بينهما.	16	4.00	0.912	مرتفع	14	3.96	0.976	مرتفع	16	3.98	0.900	مرتفع	16	4.05	0.909	مرتفع			
تفعيل دور مؤسسات الوساطة والإصلاح الأسري.	17	4.00	0.899	مرتفع	11	4.22	1.04	مرتفع	17	3.97	1.033	مرتفع	17	4.05	0.959	مرتفع			
إعادة النظر بالتشريعات الناعمة لطلب التفريق من قبل الزوجة.	18	3.81	0.935	مرتفع	18	3.52	1.24	مرتفع	15	3.98	1.025	مرتفع	18	4.02	1.016	مرتفع			

يتبين من الجدول 6 أعلاه ان المتوسطات الحسابية لإجابات العينة ككل على فقرات الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق تراوحت ما بين (4.02 - 4.73) وبمستوى موافقة مرتفع. وكذلك من وجهة نظر كل من المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين الذين جاءت متوسطاتهم الحسابية قريبة جداً من المتوسطات الحسابية للعينة ككل، وهذا يعني أن جميع أفراد العينة أعطوا موافقة مرتفعة على الحلول المقترحة، وأن الفقرات الخمس الأولى التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي على الترتيب: تنمية الوازع الديني والأخلاقي في المجتمع، وعدم إخفاء الأهل للعيوب الخلقية أو الجسدية في المخطوبين عن الطرف الآخر، ومحاربة الفقر والبطالة ودعم الأسر الفقيرة مادياً ومعنوياً، وتعزيز مبدأ عدم الإكراه في الزواج في المجتمع، وتنشيط دور المؤسسات التعليمية والدينية لتوعية الزوجين بحقوقهم وواجباتهم تجاه الأسرة. ويعزى ذلك إلى أن العوامل الأخلاقية هي من أهم العوامل الأكثر شيوعاً في حدوث الطلاق من وجهة نظر العينة. كما شدد المحامون الشرعيون على مكافحة العنف الأسري والمجتمعي من خلال التوعية والقوانين الفاعلة، وتأكيدهم على عدم التدخل من الأهل والأصدقاء بين الأزواج. في المقابل جاءت فقرة إعادة النظر بالتشريعات النازمة لطلب التفريق من قبل الزوجة في الترتيب الأخير في الحلول، واستناداً لما جاء في عوامل الطلاق بما يخص مرونة إجراءات المحاكم الشرعية في طلب الزوجة للطلاق يزيد من نسبة الطلاق وما حصلت عليه من ترتيب متأخر عند جميع أفراد العينة، ولما جاء رأي جميع أفراد العينة بأن حل إعادة النظر بالتشريعات النازمة لطلب التفريق من قبل الزوجة في الترتيب الأخير. لذلك، تقترح الدراسة أن يتم إبقاء إجراءات المحاكم الشرعية كما هي في طلب الزوجة للتفريق في الوقت الحالي.

كما اتفقت نتائج الدراسة الحالية في الحلول المقترحة مع الحلول المقترحة في دراسة (سكوت وآخرون، 2013؛ ربابعة وسالم، 2015؛ زهران وآخرون، 2015؛ البريكان، 2021؛ الشهراني، 2022) في تلقي التدريب والتوعية بالالتزام بالزواج وواجباته، وعقد الندوات والدورات للمقبلين على الزواج، وتضمن ذلك في المناهج الدراسية من المجتمع والمؤسسات المتخصصة، بينما تميزت الدراسة الحالية في تشديدها على تنمية الوازع الديني والأخلاقي في المجتمع، وعدم الغدر والخيانة وإخفاء العيوب الخلقية والجسدية بالطرفين من قبل الأهل وعدم الإكراه في الزواج، كما شددت على محاربة الفقر والبطالة ودعم الأسر الفقيرة معنوياً ومادياً، ومكافحة العنف الأسري متفقة بذلك مع دراسة (ربابعة وسالم، 2015) و (زهران وآخرون، 2015) و (البريكان، 2021). ويعزى ذلك إلى أن العوامل الأخلاقية هي من أهم العوامل الأكثر شيوعاً في حدوث الطلاق من وجهة نظر العينة، وبالتالي سيكون الحل بدءاً من تنمية الوازع الديني والأخلاقي وعدم إخفاء العيوب الخلقية والجسدية والغدر والخيانة والإكراه في الزواج من قبل الأهل، ثم تليها الحلول المتعلقة بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

توصيات الدراسة:

جدول (7) يبين توصيات ومقترحات الدراسة بناء على نتائج الدراسة، والجهة المسؤولة عن التنفيذ

م	التوصية/ المقترح	الجهة المسؤولة عن التنفيذ
1	زيادة التوعية الدينية والأخلاقية في المساجد والمراكز الدينية حول الطلاق وأسبابه والحقوق والواجبات الزوجية، وزيادة التوعية بأهمية دور الأهل الإيجابي في التعامل السليم في زواج أنثاهم، وحل الخلاف بينهما.	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
2	إقرار مناهج تعليمية مدرسية وجامعية للتثقيف بالحياة الزوجية وقدرسية الترابط الأسري.	وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي
3	تخصيص قنوات مقروءة ومسموعة ومرئية تهدف الى تثقيف المقبلين على الزواج حول واجبات الزوجين، وأساليب حل الخلافات الزوجية، والتنازلات المنطقية من الطرفين التي تحول بينهما وبين تفاهم المشكلات الأسرية.	وزارة الاعلام
4	محاربة الكحول والمخدرات والعنف الأسري في المجتمع من خلال التوعية وتفعيل القوانين الرادعة.	وزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية، وزارة العدل والمؤسسات الأمنية
5	تثقيف المجتمع بأهم العوامل المسببة للطلاق وطرق الوقاية منها من خلال المناسبات المجتمعية من قبل مختصين كمناسبات الأفراح والأعراس.	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وزارة الداخلية
6	إجراء الدراسات والأبحاث حول ظاهرة الطلاق وتوظيف نتائجها بشكل سليم للمساهمة في الحد من الأسباب المؤدية إلى الطلاق.	المركز الوطني للبحوث والدراسات
7	تفعيل وتطوير دور الإصلاح الأسري وتزويدهم بالأخصائيين النفسيين والاجتماعيين للعمل على إخضاع الزوجين لحلقات ولقاءات توعوية واقعية أو افتراضية تهدف لمحاولة حل الخلاف قبل البدء بإجراءات الطلاق.	دائرة قاضي القضاة
8	إنشاء مراكز لعقد محاضرات الزامية توعوية بأداب الطلاق أثناء إجراءات الطلاق وبعده.	دائرة قاضي القضاة، وزارة التنمية الاجتماعية
9	محاولة حل الخلافات بين الزوجين قبل الوصول الى التقاضي، والتأكيد على عدم تدخل الأهل والأصدقاء في حل الخلافات بين الزوجين.	المحامون الشرعيون
10	إبقاء إجراءات المحاكم الشرعية كما هي حالياً في طلب الزوجة للتفريق.	دائرة قاضي القضاة

المراجع:

القرآن الكريم.

- بدوي، أحمد. (2000). معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
- البريكان، لولوه. (2021). عوامل التغير الاجتماعي المؤثرة في زيادة معدلات الطلاق في المجتمع السعودي، دراسة وصفية سوسيولوجية على عينة من الأكاديميين في مجال تخصص الدراسات الاجتماعية، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، المجلد 7 (العدد 18)، 458-482.
- بشار، دانيال. (2014). أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على ظاهرة الطلاق في مدينة الصدر لعام 2014 (دراسة تحليلية سكانية). مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 60.

التقرير الاحصائي لدائرة قاضي القضاة لعام 2022 (20 مارس، 2023). تم الرجوع اليه عبر الانترنت من خلال الرابط التالي:

<https://sjd.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=206>

الجابري، سيف. (2019). *آداب الطلاق، الطبعة الثالثة*، دار سيف الجابري للطباعة والنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة.

الحبيب، ماجد (2020). أسس تربوية مقترحة لتطوير الإصلاح الأسري بمحكمة الأحوال الشخصية بمدينة الرياض من وجهة نظر المصلحين الأسريين. *مجلة كلية التربية (أسيوط)*، 36(9)، 30-76.

ربابعة، عمر و سالم، رفقة. (2015). أسباب الطلاق والحلول المقترحة لمعالجتها من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين في الأردن، *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر*، العدد 162 (الجزء الرابع)، 509-537.

زهران، ياسر؛ الهباجنة، وائل و أبو جلبان، عمر. (2015). أسباب الطلاق في الأردن وانعكاساتها التربوية، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية*، 3(11)، 365-393.

زيدان، عباس. (2022). البطالة وأثرها على الجريمة، *مجلة كلية الفقه، مجلد 1، العدد (39/38)*.

الشهراني، هند. (2022). العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع السعودي "دراسة وصفية مطبقة على المطلقات السعوديات حديثات الزواج في مدينة الرياض" *مجلة العلوم التربوية والدراسات الانسانية*، العدد (23)، 401-433.

صالح، ربيع. (2022). العوامل الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الطلاق في السنوات الأولى للزواج: دراسة ميدانية في قرية منيا الحيط بمحافظة الفيوم. *مجلة كلية الآداب بقنا*، مجلد 31 العدد (54)، 483-532.

عبدالكريم، عبدالله. (2012). فاعلية برنامج ارشادي لتحسين مفهوم الذات لدى المطلقات مبكرا، *مجلة الارشاد النفسي*، العدد 32، ص 39-93.

عبيدات، ذوقان؛ عبدالحق، كايد؛ عدس، عبدالرحمن. (2015). *البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه*. دار الفكر، الأردن، الطبعة السابعة عشر.

العرو، محمد. (2010). *العنف الأسري، دوافعه وآثاره وعلاجه من منظور تربوي وإسلامي*، دار الفاروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عكة، محمد ابراهيم. (2019). العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية لظاهرة الطلاق في ضوء التغيرات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني - دراسة في جنوب الضفة الغربية من عام 2013 لغاية عام 2016، *المجلة العلمية*

لكلية التربية (أسيوط)، مجلد (35)، العدد (3)، 140-181

كمال، مرسى. (1991). *العلاقات الزوجية والصحة النفسية في الاسلام وعلم النفس*، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط 1، ص 301-302.

معتوق، وفاء. (1990). *الطلاق وآثاره المعنوية والمالية في الفقه الإسلامي*. القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر.



ميسكان، روزيتا. (2003). *الطلاق: اسبابه وآثاره*. كلية دراسات القرآن والسنة، جامعة العلوم الاسلامية، ماليزيا.
النسائي، أحمد. (1991). *سنن النسائي الكبرى*، بيروت: دار الكتب العلمية.

- Amato, P. R. (2014). The consequences of divorce for adults and children: An update. *Društvena istraživanja-Časopis za opća društvena pitanja*, 23(01), 5-24.
- Amato, P. R., Kane, J. B., & James, S. (2011). Reconsidering the “good divorce”. *Family relations*, 60(5), 511-524.
- Raley, R. K., & Sweeney, M. M. (2020). Divorce, repartnering, and stepfamilies: A decade in review. *Journal of Marriage and Family*, 82(1), 81-99.
- Scott, S. B., Rhoades, G. K., Stanley, S. M., Allen, E. S., & Markman, H. J. (2013). Reasons for divorce and recollections of premarital intervention: Implications for improving relationship education. *Couple and Family Psychology: Research and Practice*, 2(2), 131.